

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

محمد ناصر المشاقبة **

تماره التكريتي *

تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٧/٠٢/٠٨م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠١٦/١١/٢٩م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح ومعرفة فيما إذا كان ثمة اختلاف في هذا الأثر وفقاً لحجم البنك، وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، واختيرت المصارف المستمرة التي تتوفر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة كعينة للدراسة تمثلت بـ: (١٥) مصرف مدرج في سوق العراق للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وتم قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات الكلية بالاعتماد على نموذج ريكاردسون، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط "Simple linear regression" ونموذج الانحدار الهرمي "Hierarchical Regression".

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المقاسة بالمستحقات الكلية، وعدم وجود اختلاف في تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية المتعلقة بالمصارف العراقية بالتركيز على أتعاب التدقيق، لما لها من دور هام في تحديد جودة الأرباح، ووضع المعايير اللازمة التي تحكم تحديد أتعاب التدقيق وعدم ترك أمر تحديد هذه الأتعاب للحكم الشخصي.

الكلمات المفتاحية: جودة الأرباح، أتعاب التدقيق، المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

* باحثة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
** أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.

Abstract

This study aimed to study the impact of external auditor fees on earnings quality and to know if there is a difference in this impact according to the size of organizations. Banks listed on the Iraq Stock Exchange were represented by (15) banks for the time period of 2005-2014. To test the hypotheses of the study, Simple linear regression and Hierarchical Regression were used. The results of the study showed an impact of external auditor fees on the earnings quality of the banks listed on Iraq Stock Exchange measured by the total accruals, and no difference in the impact of external auditor fees on earnings quality of the banks listed on the Iraq Stock Exchange with the difference of the bank size.

Keywords: Earnings Quality, Audit Fees, Iraq Stock Exchange.

المقدمة:

إن تحقيق العدالة والموضوعية في تحديد خدمات التدقيق الخارجي أحد أهم المتطلبات لتقديم خدمات تدقيق ملائمة في جميع دول العالم، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين ومديري الشركات والمهنيين، بالإضافة إلى نشرات وتقارير الجمعيات والهيئات العلمية في هذا المجال، ويعود السبب في هذا إلى تنوع تلك الخدمات التي يقدمها المدقق الخارجي وعلى الدقة والموضوعية المطلوبة في تنفيذ عملية التدقيق وفي إصدار تقرير المدقق الخارجي، وكون خدمات التدقيق تمثل سوق توجد فيه منافسة سعرية حادة، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على عمل المدقق الخارجي واستقلالته، لذلك فإن مدققي الحسابات وعمالهم يواجهون أحياناً مشاكل في تحديد أتعاب التدقيق، حيث يجب أن تتناسب الأتعاب التي يتقاضاها مدققو الحسابات مع تكاليف التدقيق التي يتحملوها ومع أهمية العمل الذي يقومون به، فقد يقود التسعير غير العادل لخدمات التدقيق إلى إجماع العديد من كفاءات التدقيق عن العمل، الأمر الذي قد يسفر عنه تدهوراً كبيراً في خدمات التدقيق (سويدان، ٢٠٠٨).

ومن جهة أخرى فقد تلجأ الإدارة إلى تغيير مدلولات الأرباح والعبث في مستوى جودة الأرباح لديها بهدف التأثير على دلائل الأرقام المحاسبية والأرباح المحاسبية بشكل خاص، وذلك من خلال استغلال المرونة الموجودة في بعض السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية،

فالعيب في جودة الأرباح يعني إحداث تلاعبات وتحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار معلومات مغايرة للحقيقة وتغيير مدلولات القوائم المالية، مما يؤدي إلى توجيه متخذي القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق (Arens, et al., 2012).

وقد بدء التلاعب بجودة الأرباح منذ انفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي أوجب على المدراء كسب ثقة الملاك، مما أدى إلى اللجوء في بعض الأحيان إلى تعظيم الملكية وتحقيق استقرار الدخل من خلال محاولتهم لتعظيم الملكية وتحقيق استقرار في الدخل، وذلك عن طريق ما يعرف بسياسة تلطيف الدخل التي تقوم على مبدأ الثبات في الإعلان عن الأرباح، حيث يتم ذلك من خلال زيادة نسبة الاقتطاعات في فترة الأرباح المرتفعة وتوزيعها في فترة الأرباح المنخفضة مما يظهر للمساهمين استمرارية الشركة في تحقيق الأرباح حتى لو كانت تحقق خسائر، وبالتالي فإن قيمة صافي الربح المعلن عنها تعطي دلالة مضللة لمتخذ القرار (Aflatooni & Nikbakht, 2010).

وبسبب الدور الجوهرية الذي تلعبه عملية التدقيق في الحد من التزييف والتلاعب في الأرقام المحاسبية، جاءت هذه الدراسة لتبحث في تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح في ظل وجود حجم المصرف كمتغير طابط للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة :

لم يزل أمر تحديد أتعاب المدقق وتسعير عملية التدقيق يحكمه عوامل عديدة، فمنها ما يتعلق بمنظمة الأعمال محل التدقيق مثل حجم المنظمة، ومنها ما يتعلق بمكتب التدقيق مثل حجم مكتب التدقيق وسمعته، وفي نهاية الأمر فإن إدارة منظمات الأعمال محل التدقيق هي التي تتحكم بعملية تحديد أتعاب التدقيق سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وعليه فإن مشكلة الدراسة تنبع من العلاقة المحتملة بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح، خاصة أن عملية التدقيق تمثل أحد أهم مراحل الكشف عن التلاعب في جودة الأرباح التي تقوم منظمات الأعمال بالإفصاح عنها في قوائمها المالية من أجل تحقيق غايات معينة في تلك الإدارات، الأمر الذي يجعلها عاملاً جوهرياً يؤثر على مستوى الأداء المهني ودرجة حيادية المدققين وبالتالي انخفاض جودة الأرباح خاصة في ظل التحكم بالأتعاب التي تنقضاها هذه المهنة، لذلك تنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى الحفاظ على جودة الأرباح التي يتم الإعلان عنها في منظمات الأعمال من خلال تحديد فيما إذا كان هناك أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف

المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وفيما إذا كان هذا الأثر يختلف باختلاف حجم المصرف محل التدقيق. وهكذا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل يوجد أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

٢- هل يوجد اختلاف في أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق؟

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتبع أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية من أهمية موضوع اتعاب المدقق الخارجي في الفكر المحاسبي المعاصر حيث يعتبر من المواضيع الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار والتي شغلت الفكر المحاسبي. فقد أثير الجدل في الفترة الأخيرة حول أهمية الحرص على تحديد اتعاب التدقيق وفق أسس عادلة، خاصة في ظل عولمة أسواق رأس المال وظهور الشركات الضخمة الأمر الذي دعى إلى محاولة ربطها مع جودة الأرباح في ظل وجود المتغير الضابط (حجم المصرف).

الأهمية العملية:

تعتبر جودة الأرباح المفصح والتقارير عن الأرباح وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المالية عنها من الأمور الهامة لدى المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين في اتخاذ قراراتهم في الشركات بشكل عام، وفي قطاع شركات المصارف بشكل خاص، حيث تعد المصارف أحد أهم المنشآت في الأسواق المالية، والركيزة الأساسية للحفاظ على الأموال والمدخرات وتمويل المشروعات في مختلف دول العالم، حيث تعتبر المصارف التجارية احد القطاعات الاقتصادية الهامة المؤثرة في الاقتصاد الوطني. لذلك تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية تقديم أدلة عملية حول أثر اتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح في ظل وجود حجم المصرف كمتغير ضابط، خاصة في ظل غياب الاستراتيجية أو الرؤية الواضحة حول تحديد اتعاب التدقيق لدى المصارف، حيث تكمن أهمية مهنة التدقيق وأهمية تحسين أدائها في إعطاء

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي
ومحمد ناصر المشاقبة

قيمة وفائدة لشفافية وجودة للتقارير المالية لمنظمات الأعمال في شتى دول العالم، الأمر الذي لا يأتى إلا بالسعي وراء الاهتمام بجودة التدقيق.

أهداف الدراسة:

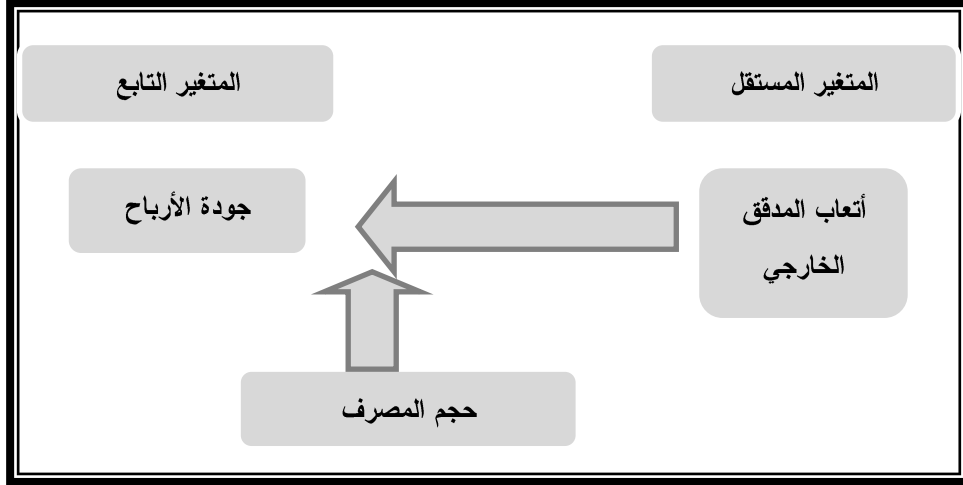
تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- معرفة فيما إذا كان هناك أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

٢- معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق.

نموذج الدراسة:

أشتملت الدراسة على متغير مستقل تمثل بأتعاب المدقق الخارجي ومتغير تابع تمثل بجودة الأرباح من خلال نموذج (Richardson 2003)، ويمكن عرض مخطط الدراسة على النحو الآتي:



الشكل رقم (١-١): نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

اختبرت الدراسة الفرضيات العدمية التالية:

H01: لا يوجد أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

H02: لا يختلف تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق.

عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والبالغ عددها (٢٤) مصرف وذلك حتى بداية عام (٢٠١٥م)، وقام الباحثان باختيار عينة الدراسة بالاعتماد على أسلوب العينة القصدية وذلك من خلال اختيار المصارف المستمرة والتي تتوافر بياناتها المالية خلال فترة الدراسة، في حين تم استبعاد المصارف غير المستمرة في العمل أو التي لا تتوفر لها بيانات خلال الفترة المطلوبة للدراسة الممتدة ما بين (٢٠٠٥-٢٠١٤م)، وبالتالي تمثلت عينة الدراسة بـ (١٥) مصرف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Gonthier-Besacier & Schatt, 2007) إلى البحث في العوامل ذات التأثير على أتعاب التدقيق في فرنسا، انطلاقاً من أن الحالة الفرنسية حالة خاصة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطبيق نموذج (Simunic, 1980) للانحدار المتدرج مع إجراء بعض التعديلات عليه بما يتفق مع بيئة المهنة في فرنسا على بيانات قوائم مالية لـ (١٢٧) شركة (غير عاملة في القطاع المالي) أفصحت عن الأتعاب المدفوعة للمدققين في العام (٢٠٠٠م)، وأظهرت نتائج الدراسة أن أتعاب التدقيق ترتبط بحجم الشركة محل التدقيق مثلاً بإجمالي الأصول، ومخاطر التدقيق المرتبطة بالمنشأة محل التدقيق ممثلة بقطاع النشاط، وطبيعة الأصول من خلال مؤشر المدينين مضافاً إليه المخزون وإجمالي الأصول ونمو الشركة من خلال زيادة عملياتها السنوية، والوضع المالي ممثلاً بمؤشر (ROE)، والقدرة على السداد مجسدة في مؤشر صافي الربح وحقوق المساهمين.

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي ومحمد ناصر المشاقبة

كما وهدفت دراسة (Butler et al., 2009) إلى تحديد العلاقة بين نوع تقرير مدقق الحسابات والمستحقات غير العادية وإن كان هناك ارتباط بين آراء التدقيق المعدلة والمستحقات غير العادية كمؤشر عن جودة الأرباح من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة المتمثلة بالمدققين الخارجيين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن حصول الشركة على تقرير معدل لا يعد دليل على التلاعب بجودة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المستحقات غير العادية وبين صدور تقرير معدل من قبل المدقق بسبب الشكل في استمرارية الشركة، ويعود ذلك إلى الأدلة السلبية التي يتركها ارتفاع قيمة المستحقات غير العادية على استمرارية الشركة، فقد يكون سبب ارتفاع المستحقات أزمة مالية أو عسر مالي.

وجاءت دراسة (Nelson et al., 2012) لتقديم الدليل المتعلق بجودة الأرباح بدراسة كيفية تأثير جودة الأرباح بالخاصية الرئيسية للمعايير المحاسبية (دقة التعليمات التي توفرها المعايير)، والخاصية الرئيسية لعملية التقرير المالي (فعالية المدققين الخارجيين)، حيث تم توزيع استبانة على عينة الدراسة التي تكونت من (٥١٥) مدقق مرواً بتجارب سابقة من عملاء قاموا بالتلاعب بالأرباح، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المدى الذي يتورط فيه المديرون في هيكله الصفقة يعتمد على دقة المعايير المحاسبية المعنية بسبب توقع المديرين بأن دقة المعايير تؤثر في الكيفية التي يتفاعل فيها المدققون مع جودة الأرباح، كما أظهرت الدراسة أن المدراء أكثر قدرة على التلاعب بجودة الأرباح، في حين أظهرت أن المدققون يميلون إلى التخلي عن تعديل تقاريرهم في حال وجود تلاعب في جودة الأرباح من قبل عملاء كبار.

في حين تناولت دراسة (حمدان، ٢٠١٢): البحث في جودة الأرباح لدى شركات القطاع الصناعي المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وقامت الدراسة باختبار أثر مجموعة من العوامل على مستوى جودة الأرباح لشركات العينة، تمثلت بكل من حجم الشركة والتحفظ المحاسبي وعقود الدين والتحكم المؤسسي والعائد على الاستثمار ولجان التدقيق وجودة التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بالاعتماد على منهجين مختلفين في قياس جودة الأرباح، وتمثلت عينة الدراسة بخمسون شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان وذلك

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي ومحمد ناصر المشاقبة

خلال الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠٤-٢٠٠٩م)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتفاع في جودة أرباح الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة عينة الدراسة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لكل من حجم الشركة وجودة التدقيق وعقود الدين على مستويات جودة الإفصاح.

واختبرت دراسة حمدان وآخرون. (٢٠١٢) خصائص لجان التدقيق لدى شركات القطاع الصناعي المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، واختبار أثرها على مستوى جودة الأرباح التي تم قياسهم من خلال استمرارية الأرباح المستقبلية، وتمثلت عينة الدراسة بخمسون شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (٢٠٠٤-٢٠٠٩م)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثون بالاعتماد على طريقة الانحدار المتجمع، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق يؤثر بشكل إيجابي على تحسين جودة الأرباح، ملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة لها أثر سلبي جودة الأرباح، وعدم وجود أثر لخصائص التدقيق المتمثلة بكل من حجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضائها واستقلال الأعضاء على تحسين جودة الأرباح.

هذا وبحثت دراسة حمدان وأبو عجيبة، (٢٠١٢) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ومدى ممارسة إدارتها لإدارة الأرباح، بالإضافة إلى تحديد جودة الأرباح فيها، كما قامت الدراسة بفحص أثر خصائص جودة التدقيق المتمثلة بكل من (أتعاب التدقيق، وحجم مكتب التدقيق، وارتباطه بمكاتب عالمية، وفترة احتفاظه بالعميل، والتخصص في صناعة العميل) على إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باختيار (٤٥) شركة كعينة للدراسة وذلك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦)، وتم استخدام الانحدار اللوجستي واختبار المربعات الصغرى والانحدار المشترك، وقد أظهرت نتائج الدراسة ممارسة الشركات الصناعية الأردنية لإدارة الأرباح، كما أظهرت أن خصائص جودة لا تؤثر على تحسين جودة الأرباح والتقليل من إدارة الأرباح.

وقد تناولت دراسة (الدويكات، ٢٠١٦) بيان أثر مقاييس التدفقات النقدية على جودة الأرباح والتي تعني الأرباح الحالية ومدى الاستمرارية في تحقيق هذه الأرباح للفترة المستقبلية،

من خلال استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Rechardson et al,2004) لقياس القيمة المطلقة للمستحقات والتي سيتم قياس استمرارية الأرباح من خلالها ومن خلال الاستمرارية نقيس جودة الأرباح، تكون عينة الدراسة من كافة بالشركات الفندقية الاردنية بمختلف انشطتها، والمتداولة اسهمها في بورصة عمان والتي يبلغ عددها (١١) شركة، حيث تم تطبقت الدراسة على الشركات التي تتوفر لديها شروط الاستمرارية والافصاح عن القوائم المالية خلال مدة الدراسة للفترة الممتدة من عام ٢٠١٠-٢٠١٤م، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد، بالإضافة لتحليل الانحدار الخطي البسيط وذلك من أجل اختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية وجد أثر لكل من مؤشر دليل النشاط التشغيلي، ومقياس العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي) على جودة الأرباح للشركات الفندقية الاردنية، في حين أظهرت نتائج الدراسة عدم وجد أثر لمقياس نسبة التدفقات النقدية التشغيلية على جودة الأرباح للشركات الفندقية الاردنية.

الإطار النظري

أتعاب التدقيق الخارجي :

تستخدم الإدارة طرقاً للتحقق من فاعلية أنظمتها أبرزها التدقيق الخارجي، وهو الحلقة التي تعطي الإدارة المعلومات المستمرة، ونظراً لأهميتها للهيئات المهنية فقد أكدت لجنة كادبري "Cadbury committee" أهمية مسؤولية المدقق في اكتشاف التزوير ومنعه، وفي مساعدة الإدارة العليا على الوصول إلى الكفاية الانتاجية، وقياس صلاحية نظام المحاسبة (Cadbury Committee, 1992).

بناءً على ذلك فإن تحديد أتعاب مدقق الحسابات الخارجي تثير جدلاً في الواقع المحاسبي، وسبب هذا الاهتمام هو التقدم الاقتصادي وتطور الشركات وتعقيد عمليات التدقيق إضافة إلى زيادة المسؤوليات المهنية والقانونية التي يتم تحميلها على عاتق المدققين، وقد يتم أحياناً النقاش في تحديد أتعاب التدقيق في الشركة، لأن التدقيق عملية غير ملموسة، إلا أن القرار النهائي غالباً يكون من الطرف الأقوى وهو إدارة الشركة، لذا من المهم أن يتمتع المدققين باستقلالية عن الشركة (الصبان وسليمان، ٢٠٠٥).

على ضوء الجدل الواسع في تحديد أتعاب التدقيق فإنه من المهم التطرق إلى موضوع التدقيق وأتعاب التدقيق وعوامل تحديدها للوقوف على أهمية هذا الموضوع الحساس.

مفهوم أتعاب التدقيق :

ولقيام المدقق بعملية التدقيق عليه بذل الجهد والوقت، وتظهر نتائجها في تكاليف إنجاز هذه الخدمة من فحص ومخاطرة والتقرير عنها، وهذه التكاليف تدخل في سعر خدمة التدقيق، كما تمثل أتعاب عمليات التدقيق مصدر الإيراد الأساسي لمكاتب التدقيق، بل وعلّة وجود هذه المكاتب، وقد أصبح هدف مكتب التدقيق هو الأتعاب بغية الوصول إلى أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة، وتمثل أتعاب التدقيق عبئاً مالياً على المنشآت الخاضعة للتدقيق، ويتوقع أن تحصل مقابله على منفعة تبرر تحمله وفقاً لمبدأ التكلفة والعائد (محمد وسرو، ٢٠٠٩). وأتعاب المدقق عند المطارنة (٢٠٠٦) هي المبالغ والأجور أو الرسوم التي تحقق للمدقق بعد قيامه بعمل التدقيق لحساب منشأة معينة، حيث يتم تحديد حجم الأتعاب بناءً على الاتفاق الذي يتم بين العميل والمدقق ويكون وفقاً لآمن عملية التدقيق ونوع الخدمات وحجمها. ويتفق المدقق والعميل على الأتعاب يضاف عليها أن يرد العميل للمدقق أية مصاريف يدفعها أو يتحملها في أثناء قيامه بعمله داخل الشركة (المزحاني، ٢٠١٠). وعلى مدقق الحسابات أن ينتبه عند تحديد الأتعاب للوقت المطلوب لإنجاز العمل المطلوب منه، وعدد الموظفين الذين سيقومون بمعاونة المدقق وأجورهم، والعمل المطلوب منه والمهارة اللازمة، والخدمات الإضافية، مثل استشارات ضريبية أو أمور إدارية أخرى، والتكاليف المباشرة لعملية التدقيق مثل الأجور ومصاريف التنقل لتدقيق أعمال الفروع، ومصاريف القرطاسية وغيرها، وسمعة مكتب التدقيق وسنوات الخبرة، ووقت التدقيق المطلوب في نهاية السنة المالية أو في وقت آخر، وقدرة العميل على الدفع ومدى أهمية تقرير المدقق له (المطارنة، ٢٠٠٦). وعلى ذلك فإن الجودة تمثل أحد جانبي العملة أما الآخر فيمثل مستوى الأتعاب، وللإنصاف يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند إعطاء المدقق أتعابه العديد من العوامل مثل جهد المدقق وسمعة المكتب والخبرة المهنية، وكذلك درجة المخاطرة في عمله (المزحاني، ٢٠١٠).

أشكال أتعاب التدقيق :

تتفاوت الأتعاب التي يتقاضاها مدققو الحسابات من عملائهم وفقاً للشكل الذي تأخذه (عبدالله، ٢٠٠٤). فالأتعاب الثابتة مثلاً هي المبلغ الذي يحدد مسبقاً ويكون ثابتاً ومنتاسباً مع المهمة المطلوبة من المدقق (المزحاني، ٢٠١٠). أما الأتعاب المتغيرة فهي الأتعاب يحددها المدقق وفقاً للوقت الذي سوف تستغرقه عملية التدقيق والجهد الذي سوف يبذله، ويمكن أن يحدد الأجر حسب عدد ساعات العمل التي يستغرق فيها عملية التدقيق، أو لكل يوم عمل يستغرق في التدقيق (المطارنة، ٢٠٠٦). أما الأتعاب المتغيرة فهي التي تتغير قيمة الأتعاب المتغيرة بحجم العمل المهني المبذول أو درجة تعقيده ولا تعتبر من الأتعاب الشريطية (محمد وسرو، ٢٠٠٩). أما الأتعاب الشريطية فهي أتعاب المدقق بعد إتمام عمله، بل وبعد الحصول على النتائج، ولا تعد الأتعاب المدفوعة مشروطة إذا تمت بناء على قرار من السلطات القضائية أو العامة، و يجب أن لا تؤثر على استقلالية المدقق وموضوعيته، ويجب على المدقق أن لا يأخذ أتعاباً مشروطة محل تدقيقه لإجراءات مراجعة أو فحص القوائم المالية أو إعدادها وقد يتوقع المدقق قيام طرف ثالث باستخدام القوائم المالية لفحصها أو إعداد أو تعديل إقرار ضريبية أو إدعاء باستعادة مبلغ تم سداده من الضريبة مقابل الحصول على أتعاب مشروطة من أي عميل (المزحاني، ٢٠١٠).

ولقد توصل المعهد الأمريكي للمحاسبين أواخر التسعينات لاتفاق يحذف القيود على الأتعاب المشروطة عند تقديم خدمات للمنشأة محل التدقيق، ويجيز هذا الاتفاق السماح للمعهد الأمريكي للمحاسبين منع إعداد الإقرار الضريبي بناء على أتعاب مشروطة، وسبب الاتفاق هو اقتناع هيئة التجارة الفيدرالية بأن تقييد الأتعاب المشروطة يقلل من المنافسة وهذا لا يعد مفيداً للصالح العام، ثم صدرت موافقة هيئة التجارة الفيدرالية على قرار المعهد الأمريكي بتقييد الحظر على الأتعاب المشروطة لأهمية الاستقلال والموضوعية فيه (محمد وسرو، ٢٠٠٩).

على ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تشدد على ضرورة الرقابة على أتعاب المدقق خاصة للمكاتب الصغيرة، ومتابعة التزامها بالأتعاب التي حددتها جمعية المحاسبين القانونيين في العراق، وذلك للحد من المنافسة غير المشروعة والتي أصبحت مؤثراً قوياً على استقلالية المدقق وفاعليته في التدقيق الخارجي.

جودة الأرباح :

في أواخر القرن الثامن عشر اندمجت العديد من المنشآت لتكوين منشآت ضخمة، مما أدى إلى ضرورة وجود نظام محاسبي متطور لتفادي الأخطاء المحاسبية ومنع السرقات، وامتلاك القدرة على تحديد الثروة في أي وقت، ولذلك أصبحت عملية تقرير الأرباح مشكلة تواجه المحاسبين، وانتقلت عملية إصدار التقارير المحاسبية من نهاية المشروع إلى نهاية الفترة المالية، فكان تنوع أساليب تقييم الموجودات آنذاك من أهم صفات المحاسبة، ورافق تطور الإجراءات المحاسبية المستخدمة طرق خفية للتلاعب بالبيانات في إطار المبادئ والقواعد القانونية (الحلبي، ٢٠٠٩). وثمة ضغوط كبيرة تواجه المنظمات الحديثة تتمثل بالزيادة المستمرة للقوى الداخلية والخارجية المؤثرة على استقرارها وربحياتها، فقد شهد العالم تحولات كبيرة في الآونة الأخيرة، وظهر التعقيد في المعاملات المالية والتجارية، مما ترتب عليه إصدار معايير محاسبية تحتوي على كثير من التفاصيل والتفسيرات؛ الأمر الذي أدى لوجود ثغرات في هذه المعايير وفي القواعد المحاسبية نتيجة توافر بدائل مقبولة قبولا عاما يتيح للإدارات العبث بجودة الأرباح للتقرير عن أداء المالي المطلوب بغض النظر عن وجوده (أحمد، ٢٠٠٨).

مفهوم جودة الأرباح :

لقد تفاوت هذا المفهوم تبعاً لاختلاف مستخدمي القوائم المالية، فيما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، ويرى الباحثون أن اشتغال الأرباح على بنود غير عادية يحدث خللاً في مقدارها، ويرى واضعو المعايير والمدققين، بأن الأرباح تعتبر ذات جودة عالية إذا تم الإفصاح عنها بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة، إلا أن الدائنين يعتبرونها كذلك كلما تمتعت بقدرة أكبر على التحول إلى تدفقات نقدية (Dechow & Schrand, 2004). وقد بين الباحثون مفهوم جودة الأرباح بناء على رؤيتهم الذاتية للأهداف التي يجب أن تتحقق بعد استخدام القوائم المالية لتقييم أداء الشركة المالي وكذلك التنبؤ للشركة باستمراريتها وقوة هذه الاستمرارية وتحقيق أرباح مستقبلية، فقد أشار Richardson (2003) إلى أن مفهوم جودة الأرباح يمكن تحقيقه من خلال مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، فارتفاع مستوى جودة الأرباح في مستقبل الشركة يعني ذلك أنها تتمتع بأرباح أكثر.

ويظهر ما كتبه (Penman 2003) منسجماً مع ما سبق، ويشير إلى أن الأرباح عالية الجودة هي الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد يتعلق بالأرباح المستقبلية. ويتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة فقد عرف كل من (Dechow & Schrand 2004) جودة الأرباح بالاعتماد على هدف التحليل المالي المتمثل في تقييم الأداء الحالي للشركة وإمكانية الاعتماد عليه للتنبؤ المستقبلي لها. ومن هنا يمكن القول بأن جودة الأرباح عند الباحثين تتمثل في القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية وفي تعبيرها مستوى أداء الشركة وقدرتها على الاستمرار، وفي هذا بين (Bellovary et al. 2005) أن جودة الأرباح هي قدرة الأرباح المفصح عنها على تحقيق الاستمرارية وعدم تذبذبها.

وقد اعتمدت دراسة (AFAANZ Newsleter, 2005) أيضاً هذا المفهوم لجودة الأرباح المستقبلية. كما بين أيضاً (Demerjian et al. 2007) أن مفهوم جودة الأرباح يرتبط بمدى استمراريته، حيث أنه كلما كان ارتباط المستحقات بالتدفقات النقدية أكبر دل ذلك على أن الأرباح أكثر جودة. كما فقد أشار الباحثان (Schipper and Vincent 2003) إلى أن جودة الأرباح هي المدى الذي يقترب الدخل المفصح عنه من الدخل الاقتصادي (Schroeder et al., 2001).

أهمية جودة الأرباح :

تعد الأرباح الأمر الأهم في القوائم المالية لدورها الكبير في تقييم الأداء للمنشأة، مما دفع بمستخدمي القوائم المالية والمستثمرين التركيز على الأرباح من خلال قائمة الدخل عند قيامهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية، والمقرضون أيضاً يعتمدون على الأرباح في قراراتهم الائتمانية (أحمد، ٢٠٠٨). ومن أسباب أهمية تلك الأرباح هو أن أغلب الباحثين يرون أن جودة التقارير المالية تأتي من الأرباح، ولكن الاهتمام بالأرباح دون جودتها أمر يؤدي لاتخاذ بعض القرارات غير العقلانية لأن جودة الأرباح توضح قدرة الأرباح المفصح عنها على بيان الأرباح الحقيقية للمنشأة الأمر الذي أدى إلى تسليط الضوء على جودة الأرباح باعتبارها مقياساً رشيداً لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم الأداء المالي الحالي والحكم على قدرة المنشأة على استمرارية (مرعي، ٢٠٠٢). إضافة إلى ما سبق فقد بين (Dechow & Schrand 2004) أن أهمية جودة الأرباح تنبع من أهمية نفس الأرباح في مساعدة الشركة على اتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى مساهمتها في تقييم أداء المنشأة المالي من قبل مستخدمي القوائم المالية، كمؤشر على وجود توزيعات الأرباح، ولهذه التوزيعات أهمية لا بد من الانتباه إليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي ومحمد ناصر المشاقبة

ومن هنا ترى هذه الدراسة أن أهمية جودة الأرباح تكمن في أهمية قيمة الأرباح التي يتم الإفصاح عنها في مساعدة العديد من الأطراف من مالكين ومستثمرين وموردين وغيرهم من الذين يكونون مهتمين بالحصول على أدق المعلومات من التقارير المالية، وذلك من أجل اتخاذ قراراتهم على أفضل وجه.

أثر أتعاب التدقيق في تحسين جودة الأرباح :

تعد عملية تدقيق الحسابات من المهام الصعبة، لذلك يجب أن يكون المدقق شخصاً مؤهلاً فيه صفات خاصة، وذلك بسبب طبيعة مهنة التدقيق وما تتطلبه من مصداقية ودقة حيث تعد المصداقية والدقة الأداة الفعالة التي تميز مهنة التدقيق، وتعد هذه المهنة الركيزة التي يتم من خلالها التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقة الحقائق المالية في القوائم المالية للمؤسسة، ومنع التلاعب بأموالها، ومعرفة مستوى تطابق الإجراءات التي وضعتها الإدارة لتفادي الأخطاء المحاسبية.

وأثبتت وظيفة التدقيق أهميتها في الهيئات المهنية والتنظيمية، فلجنة كليري مثل Cadbury Committee أكدت أهمية المدقق في معرفة التزوير ومواطنه. وترى اللجنة ضرورة تحقيق هذه الوظيفة لأهدافها، لذا يجب أن تكون مستقلة ومنظمة وتستند إلى تشريع خاص بها (Cohen, et al., 2004)، وتلجأ إدارة الشركة لإخفاء بيانات مالية بما يخدم مصالحها، بالرغم أنها المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وتدقيقها، وقد تتعارض مصالح الإدارة والمستثمرين في أسهم الشركة، لذا يعتمد أصحاب الشركات على القوائم المالية لتقييم أعمال الإدارة، وتحقيق أهدافها وسياساتها، مما يجعل الاستقلالية في التدقيق الضمان الوحيد عندما يقدم تقريره رأياً محايداً يذكر فيه المشاكل المالية التي تعاني منها الشركة (سعيد، ٢٠٠٩). كما تلجأ الشركة إلى الاستعانة بمدقق خارجي مستقل عن إدارتها للحصول على تقرير فني محايد حول عدالة تصوير القوائم المالية لوضع المنشأة المالي (جربوع، ٢٠٠٧). وتتوجه بعض الشركات للضغط على المدقق لتخفيض أتعابه بالرغم من أهمية أتعاب التدقيق كعامل مرتبط بجودة الخدمة التي يقدمها، لانتاسب مع معدل الأتعاب في السوق، وبعد تخفيض هذه الأتعاب من الأسباب الرئيسية لتغيير المدقق، ومعنى هذا أن بعض الشركات لا تنظر إلى جودة الخدمة فتلجأ إلى تغييره بمدقق آخر يتقاضى أجراً أقل، مما يؤثر سلباً على استقلالية المدقق الخارجي وجودة الخدمة التي يقدمها (أبو نصار، ١٩٩٩).

ويرى جربوع (٢٠٠٧) أن أتعاب المدقق تؤثر على استقلالية وجودة الخدمة التي يقدمها، وتعد مؤشرا مهما في ظل المنافسة الحادة في سوق التدقيق حيث تنقلب الأتعاب تحت تأثير العرض والطلب. وقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بوضع معايير الخاصة لاستقلالية المدقق الخارجي أهمها أن لا تزيد قيمة أتعاب المدقق عن (١٠%) من مجموع الأتعاب الكلية لمكتبه، فتحديد حد أدنى لأتعاب التدقيق وحث المدققين على ضرورة مراعاته من العوامل التي تقلل من عوامل المنافسة الشديدة بين المدققين وتؤدي إلى تدعيم الاستقلالية (المعافرة، ٢٠٠٨).

وتنوعت الدراسات في تناول أثر أتعاب المدقق على استقلاليته وجودة الخدمة التي يقدمها، فقد تناولت دراسة مطر (١٩٩٤) مشكلات التدقيق في الأردن وأساليب دعم الاستقلالية عند المدقق أما دراسة طلبية (١٩٩٧) فتناولت أثر بعض العوامل على جودة أداء مدققي الحسابات بسلطنة عمان، كما كشفت دراسة (Copley & Docet 1993) أن أكثر العوامل تأثيرا على استقلال المدقق هو المنافسة بين مكاتب التدقيق، وأن تغيير المدقق بمدقق آخر لأجل تقليل الأتعاب لا بد أن ينعكس على جودة التدقيق، وتوصلت دراسة (Simon & Francis 1988) للنتيجة نفسها التي تنص على أن جودة التدقيق وكفاءة المدقق الفنية ودرجة استقلاليته تتأثر مباشرة بتخفيض الأتعاب المصاحب لتغيير المدقق، وأوصت بضرورة وجود حد أدنى للأتعاب للحفاظ على استقلالية المدقق الخارجي، ودراسة (Shockley 1981) في أمريكا للبحث في أسباب انخفاض الأتعاب ونتائج المنافسة بين المدققين وتأثر استقلالية المدقق بذلك، حيث أوضحت الدراسة أن رغبة الشركات تزيد في تغيير المدققين إذا زاد التنافس بين المدققين للحصول على عملائهم، كما يرى أن أسباب التغيير تكون بتخفيض الأتعاب والبحث عن مدقق "مساير"، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة اعتماد المدقق على الشركة التي يقوم بالتدقيق لها بسبب شعوره بأن مدققاً آخر غيره يتحين الفرصة ليحل محله لتدقيق حسابات الشركة.

المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة كون هذا المنهج يناسب هذه الدراسة والتي هي من الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ولجمع بيانات الدراسة قامت هذه الدراسة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين عام (٢٠٠٥م) وعام (٢٠١٤م).

أساليب تحليل البيانات :

تم قياس درجة جودة الأرباح، عن طريق استخدام نموذج المستحقات الكلية المستخدم من قبل (Ricardson et al, 2003) لقياس جودة الأرباح، وتم حساب المستحقات الكلية من خلال المعادلة الآتية:

$$TACC = \Delta WC + \Delta NCO + \Delta FIN$$

حيث أن:

$TACC$ = القيمة المطلقة لـ (التغير في الأصول غير النقدية - التغير في الالتزامات).

ΔWC = التغير في الأصول المتداولة التشغيلية [الأصول المتداولة - (النقدية + الاستثمارات المتداولة)] - التغير في الالتزامات المتداولة التشغيلية [الالتزامات المتداولة - الديون قصيرة الأجل].

ΔNCO = التغير في الأصول غير المتداولة التشغيلية [الأصول غير المتداولة - الاستثمارات غير المتداولة] - التغير في الالتزامات غير المتداولة التشغيلية [الالتزامات غير المتداولة - الديون طويلة الأجل]

ΔFIN = التغير في الأصول المالية [الاستثمارات المتداولة وغير المتداولة] - التغير في الالتزامات المالية [الديون قصيرة الأجل].

وتم قسمة كل عنصر من العناصر التي شكلت المعادلة الأساسية على متوسط الأصول الكلية. فكلما كانت المستحقات الكلية أكبر يدل ذلك على تدني مستوى جودة الأرباح أما انخفاض المستحقات الكلية فيدل على ارتفاع مستوى جودة الأرباح (Ricardson et al, 2003). ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة، قامت هذه الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في كل من:

الأساليب الإحصائية الوصفية: حيث قام الباحثان بتحليل بيانات الدراسة تحليلاً

وصفياً لكافة متغيرات الدراسة وذلك من أجل استخراج عدة مقاييس إحصائية وصفية، مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى أي مقاييس أخرى.

اختبار فرضيات الدراسة والمتمثلة باستخدام أسلوب نموذج الانحدار البسيط " Simple linear

regression"، وذلك من أجل اختبار مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع في هذه الدراسة، بالإضافة إلى استخدام أسلوب نموذج الانحدار الهرمي " Hierarchical Regression" من

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي
و محمد ناصر المشاقبة

أجل تحليل الأثر في ظل وجود العامل الضابط، وقد قام الباحثان باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS v.22) Statistical Package for the Social Science لهذه الغاية.

نتائج التحليل:

نتائج الإحصائيات الوصفية للمتغيرات المستقلة والتابعة:

يعرض الجدول رقم (١) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل المتمثل أتعاب التدقيق بالدينار العراقي، ويلاحظ من الجدول السابق أن أعلى قيمة لأتعاب التدقيق كانت في عام (٢٠١١) حيث بلغت قيمتها (٥٢١٠٠٠٠٠٠) في حين كانت أدنى قيمة لأتعاب التدقيق في عام (٢٠٠٥) حيث بلغت قيمتها (٩٥٠٠٠٠٠٠)، الأمر الذي يفسر قيمة الانحراف المعياري التي بلغت لمجمل السنوات (٥٥١١٩٦٣٢)، ويلاحظ من الجدول وجود اختلاف كبير في قيمة أتعاب التدقيق التي تحملتها المصارف عينة الدراسة، وقد يشير ذلك إلى عدم وجود معايير ملزمة تحكم وضع أتعاب التدقيق.

جدول رقم (١)

يظهر اختبار الوصفي لمتغير الدراسة المستقل أتعاب التدقيق بالدينار العراقي

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
٢٠٠٥	10,113,749	11,851,763	9,500,000	37,500,000
٢٠٠٦	16,347,133	28,149,016	13,10,0000	106,773,899
٢٠٠٧	23,841,267	46,559,923	19,000,000	180,000,000
٢٠٠٨	16,042,847	20,151,157	13,700,000	83,000,000
٢٠٠٩	16,150,721	10,776,057	13,000,000	34,000,000
٢٠١٠	19,090,021	13,069,851	15,170,000	4,341,5878
٢٠١١	47,564,941	131,766,683	18,800,000	521,000,000
٢٠١٢	43,559,319	86,426,746	25,400,000	343,000,000
٢٠١٣	35,197,111	29,196,187	35,400,000	76,366,994
٢٠١٤	39,649,914	32,754,464	36,000,000	87,870,000
المجموع	26,628,435	55,119,632	9,500,000	521,000,000

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تمارة التكريتي
و محمد ناصر المشاقبة

يعرض الجدول رقم (٢) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة التابع المتمثل بجودة الأرباح وذلك من خلال المستحقات الكلية، حيث سيتم الاعتماد في قياس مستوى جودة الأرباح اعتماداً على احتساب متوسط سنوات الدراسة كافة وتحديد تدني أو ارتفاع جودة الأرباح من خلال تحديد قيمة المستحقات، ففي حال ارتفعت هذه القيمة عن المتوسط الكلي لسنوات الدراسة كافة فإن ذلك يدل على تدني الجودة والعكس صحيح (Ricardson et al, 2003)، فإنه يلاحظ من الجدول أعلاه أن عام ٢٠١٠م كان الأكثر انخفاضاً في جودة الأرباح حيث حقق أعلى متوسط للمستحقات الكلية السنوية بلغت قيمته (١.٥٨٨)، وتري هذه الدراسة أن السبب في ذلك قد يعود إلى وجود بقايا لأثار الأزمة العالمية في ذلك العام، في حين يلاحظ ارتفاع جودة الأرباح في السنوات الأخرى، وقد أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي للمستحقات الكلية لجميع السنوات (٠.٣٥٢) كما بلغ الانحراف المعياري (٣١٧٠).

جدول رقم (٢)
يظهر اختبار الوصفي لمتغير الدراسة التابع جودة الأرباح

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
٢٠٠٥	0.352	0.150	0.205	0.748
٢٠٠٦	0.298	0.321	0.005	1.073
٢٠٠٧	0.377	0.296	0.027	1.057
٢٠٠٨	0.332	0.206	0.013	0.858
٢٠٠٩	0.461	0.305	0.067	1.041
٢٠١٠	0.282	0.393	0.020	1.588
٢٠١١	0.557	0.374	0.019	1.353
٢٠١٢	0.267	0.325	0.003	1.230
٢٠١٣	0.365	0.380	0.027	1.212
٢٠١٤	0.229	0.293	0.008	1.001
المجموع	0.352	0.317	0.003	1.588

يعرض الجدول رقم (٣) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة الضابط المتمثل بحجم المصارف، وقد أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لحجم المصارف قد بلغ (٢٧٢١٣١٤١٧٤٥٣) وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية للسنوات السابقة، يلاحظ عدم وجود اختلافات كبيرة في المتوسط الحسابي لحجم المصارف على مدار سنوات الدراسة.

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تمارة التكريتي
و محمد ناصر المشاقبة

جدول رقم (٣)
يظهر اختبار الوصفي لمتغير الدراسة الضابط حجم المصرف

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
٢٠٠٥	83,532,208,314	94,436,801,621	69,877,554	319,496,069,215
٢٠٠٦	150,464,131,518	187,425,599,783	47,541,101	712,629,821,610
٢٠٠٧	175,691,525,725	171,816,537,904	101,546,871	581,600,639,806
٢٠٠٨	284,818,915,177	252,201,699,816	138,908,916	894,378,715,007
٢٠٠٩	246,008,448,248	240,226,299,294	185,027,655	797,900,519,793
٢٠١٠	262,135,997,505	273,504,310,989	211,250,951	889,683,438,816
٢٠١١	184,415,578,510	233,993,747,994	168,075,673	657,746,396,786
٢٠١٢	393,724,982,368	563,173,207,874	270,141,859	2,032,248,637,352
٢٠١٣	487,754,632,482	465,777,591,717	311,033,773	1,449,106,024,342
٢٠١٤	452,767,754,684	388,662,865,864	420,615,472	1,138,771,242,690
المجموع	272,131,417,453	333,456,928,030	47,541,101	2,032,248,637,352

التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات باحتساب معاملات نموذج الانحدار البسيط، فإنه لا بد من التعرف على خصائص البيانات للتحقق من ملائمة نموذج الدراسة، بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي، حيث تنص افتراضات الانحدار الخطي على ضرورة توزيع مشاهدات المتغيرات التابعة والمستقلة توزيعاً طبيعياً، وفي حالة عدم إتباع أي من متغيرات الدراسة التوزيع الطبيعي، يجب استخدام اختبارات التحليل للبيانات ذات التوزيع غير الطبيعي (Hayduk, 1987) و (Qasem et al., 2016)، وحسب نظرية النهاية المركزية التي تنص على أنه كلما زاد حجم العينة كلما اقترب تباينها من تباين المجتمع، والتي تنص أيضاً على أنه يمكن اعتبار التوزيع طبيعياً بصورة تقريبية عندما يصبح حجم العينة (٣٠) فأكثر (Berenson & Levine, 1999)، الأمر الذي يغني عن الحاجة لإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة لأن عدد المشاهدات لكل متغير (150) مشاهدة وتنفوق الحد الفاصل (٣٠)، وعلى الرغم من ذلك فقد قام الباحثان بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي :

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة بالاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov لبيان التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (4)

اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Kolmogorov-Smirnov		المتغير	No.
P-Value	K-S		
0.06	1.99	أتعاب التدقيق	١
0.08	1.78	جودة الأرباح	٢
0.09	0.276	حجم المصرف	٣

تم إجراء التحقق من أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً (Normal-Distribution) وذلك بالاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov كما تم اختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة المتصلة Continuous Variables وهي (أتعاب التدقيق كمتغير مستقل، وجودة الأرباح كمتغير تابع، وحجم المصرف كمتغير ضابط)، وتكون قاعدة القرار وفقاً لهذا الاختبار بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة الاحتمال (P-Value) أكبر من (٠.٠٥)، وغير ذلك يتم اعتبار التوزيع غير طبيعي للبيانات (Aladham et al., 2015) و (Qasem et al., 2016)، وبالنظر إلى الجدول رقم (4) يلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للبيانات المتعلقة ببيان أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبيان فيما إذا كان هناك اختلاف في هذا الأثر باختلاف حجم المصرف محل التدقيق.

اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي :

بعد اختبار مدى اقتراب بيانات الدراسة من توزيعها الطبيعي، تأتي الخطوة الثانية من اختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي وهو اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة، حيث يمكن عرض نتائجها على النحو الآتي:

جدول رقم (5)

اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

اختبار التداخل الخطي		المتغير
Multicollinearity		
VIF	Tolerance	
1.174	0.852	المتغير المستقل: أتعاب التدقيق
1.174	0.852	المتغير الضابط: حجم المصرف
٢.٠٢٥	Durbin-Watson اختبار الارتباط الذاتي	

بعد أن تم فحص التداخل الخطي Multicollinearity Test من خلال مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل من المتغير المستقل والضابط ومن ثم إيجاد معامل Variance Inflationary Factor (VIF)، يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن معامل VIF لكل من المتغيرين لم يتجاوز (٥) (Aladham et al., 2015)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة.

كما تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج وذلك عن طريق الاختبار (Durbin-Watson test)، حيث تظهر المشكلة عندما تكون القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة مما يؤثر على صحة النموذج لما سيظهره من أثر غير حقيقي جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (٠-٤) حيث تشير النتيجة القريبة من (٠) إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (٤) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، وتتراوح النتيجة المثلى ما بين (١.٥-٢.٥) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات (Qasem et al., 2016)، ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن قيمة D-W المحسوبة لنموذج الدراسة قد بلغت (٢.٠٢٥) حيث تقع هذه القيمة ضمن المدى الملائم وبذلك يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على صحة النموذج.

مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة :

تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط بيرسون من أجل إيجاد علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة كافة على النحو الآتي:

جدول رقم (٦)

مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	X1	X2	X3
X1	1		
X2	0.385**	1	
X3	-0.356**	0.205*	1

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يوضح الجدول رقم (٦) قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تشير X1 إلى أتعاب التدقيق، وتشير X2 إلى حجم المصرف، وتشير X3 إلى جودة الأرباح.

وبالتدقيق في الأرقام الموجودة في الجدول يتضح وجود علاقة عكسية بين متغير الدراسة المستقل (أتعاب التدقيق) والمستحقات الكلية، حيث بلغت قيمة الارتباط بين المتغيرين (-٠.٣٥٦)، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) ومتغير الدراسة التابع (جودة الأرباح)، كما يلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) والمتغير الضابط (حجم المصرف)، حيث بلغت قيمة الارتباط (٠.٣٨٥)، ووجود علاقة طردية بين المتغير التابع (جودة الأرباح) والمتغير الضابط (حجم المصرف)، حيث بلغت قيمة الارتباط (٠.٢٠٥).

اختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى H_01 : لا يوجد أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن أجل التحقق من الفرضية الأولى بإثبات أو نفي الفرضية قام الباحثان باستخدام تحليل الانحدار البسيط اعتماداً على قيمة (F) من أجل الحكم على صلاحية النموذج وتمتعه بالقوة التفسيرية وملائمته في تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، كما تم

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي
ومحمد ناصر المشاقبة

الاعتماد على قيمة (F) المحسوبة فمن أجل قبول النموذج يجب أن تكون قيمة (F) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية، بالإضافة إلى حصولها على مستوى معنوية (Sig) أقل من ٠.٠٥، كما اعتمد الباحثان على قيمة (T) المحسوبة التي يجب أن تكون أيضاً أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية (Sig) أقل من ٠.٠٥ حتى يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية الفرعية (Qasem et al., 2016) و (Aladham et al., 2015)، وقد اعتمد الباحثان على معامل التحديد (Adjusted R Square) وذلك من أجل الإشارة إلى مدى دقة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الانحدار البسيط لأثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح

Sig (T)	t- statistics	Coefficient	R Square	Adjusted R Square	Reject Ho
0.000	-4.641	0.356-	0.127	0.121	
Sig (F)	Model F test	Constant (β)	0.297		Reject Ho
0.000	21.542	Audit Fees (β)	2.051(E-9)		

يعرض الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار البسيط للمتغير المستقل (أتعاب التدقيق) وأثره على المتغير التابع (جودة الأرباح)، وحيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (٢١.٥٤٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى ثقة (٠.٩٥) والتي تساوي (٣.٨٩)، فإن ذلك يشير إلى أن هذا النموذج ملائم ويتمتع بقوة تفسيرية عالية، ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة المعنوية Sig (F) أقل من (٠.٠٥) حيث بلغت قيمتها (٠.٠٠٠)، كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل الارتباط Coefficients هي (-٠.٣٥٦) والتي تشير إلى وجود علاقة عكسية قوية ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع والمستقل والتي تعني أنه كلما زادت أتعاب التدقيق انخفضت المستحقات الكلية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح من خلال تحقيق الاستمرارية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن القيمة المطلقة لـ: (T) المحسوبة قد بلغت (٤.٦٤١) وهي أعلى من قيمتها الجدولية (١.٦٦) عند مستوى ثقة (٠.٩٥)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة الدلالة المعنوية (Sig T) التي كانت أقل من (٠.٠٥) حيث بلغت قيمتها (٠.٠٠٠)، وتبعاً لقاعدة القرار التي تنص على

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي و محمد ناصر المشاقبة

رفض الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت القيمة المطلقة لـ (T) المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية ($Sig T$) أقل من (0.05)، وبالتالي فإن أتعاب التدقيق تؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

وبناءً على نتائج تحليل الانحدار البسيط اعلاه، ومع الأخذ بعين الاعتبار قيمة معامل التحديد Adjusted R Square والتي تشير إلى أن دقة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع تساوي (12.1%)، تم إعداد معادلة الانحدار الخطي لجودة الأرباح وأتعاب التدقيق، وذلك من أجل التنبؤ بمستوى جودة الأرباح على النحو الآتي:

$$Y = 0.297 + 2.051*(E-9)* X + e$$

حيث أن:

Y: تشير إلى جودة الأرباح.

X: تشير إلى أتعاب التدقيق.

e: نسبة الخطأ.

الفرضية الثانية - H_02 : لا يختلف تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق. ولأجل اثبات أو نفي الفرضية الثانية ولتحديد مدى تأثير كل من المتغير الضابط (حجم المصرف) على العلاقة بين المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) والمتغير التابع (جودة الأرباح)، تم إجراء تحليل الانحدار الهرمي، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (٨): نتائج اختبار الانحدار الهرمي

لتأثير حجم المصرف على العلاقة بين أتعاب التدقيق وجودة الأرباح

Model	R Square	Adjusted R Square	R Square Change	F Change	Sig
1	0.127	0.121			
2	0.132	0.121	0.005	0.902	0.344

أثر أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح تماره التكريتي ومحمد ناصر المشاقبة

يعرض الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار الهرمي للمتغير المستقل المتمثل بأتعاب التدقيق وأثره على المتغير التابع جودة الأرباح والمقاس بالمستحقات الكلية من خلال نموذج (Ricardson et al, 2003) في ظل وجود المتغير الضابط (حجم المصرف)، وقد أظهرت النتائج أن قيمة المعنوية (Sig) كانت أكبر من ٠.٠٥ حيث بلغت قيمتها (٠.٣٤٤)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود اختلاف في تأثير المتغير المستقل المتمثل بأتعاب التدقيق على المتغير التابع (جودة الأرباح) في ظل وجود المتغير الضابط (حجم المصرف)، كما يمكن تأكيد هذه النتيجة من خلال النظر إلى قيمة معامل التحديد (R Square)، حيث يلاحظ عدم وجود اختلاف كبير في قيمته في كل من Model1 الذي يمثل عدم وجود المتغير الضابط و Model2 الذي يمثل وجود المتغير الضابط، حيث بلغت قيمته بكل منهما (٠.١٢٧) و (٠.١٣٢) على التوالي، كما بلغت قيمة (R) Square Change (0.005) (Qasem et al., 2016)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود اختلاف في تأثير المتغير المستقل (أتعاب التدقيق) على المتغير التابع (جودة الأرباح) في ظل وجود المتغير الضابط (حجم المصرف)، وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الثانية ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يختلف تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق.

النتائج:

وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، حيث أظهرت نتائج التحليل الوصفي والاحصائي:

١- يوجد أثر لأتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبناء على ما تم التوصل إليه في وجود علاقة عكسية بين أتعاب التدقيق والمستحقات الكلية، وحيث أنه كلما انخفضت المستحقات الكلية دل ذلك على ارتفاع مستوى جودة الأرباح، ترى هذه الدراسة أن السبب في هذا الأثر قد يعود إلى أن الأتعاب التي يتم تقديمها لمكتب التدقيق ترتبط بالجهد المبذول في أداء خدمة التدقيق، حيث أن تقديم أتعاب مرتفعة لمكتب التدقيق يعتبر حافزاً لبذل العناية المهنية التي تحافظ على سمعة مكتب التدقيق أمام إدارة ومالكي المصارف محل التدقيق والأطراف الخارجية المعنية بمخرجات قوائمها المالية، وبالتالي ضمان استمرارية تعامل المصرف مع مكتب التدقيق، فكلما كانت أتعاب التدقيق مرتفعة زادت جودة الخدمة المقدمة من قبل مكتب التدقيق وبالتالي كان لذلك أثر إيجابي على جودة الأرباح من خلال تقليل المستحقات الكلية، وعلى ضوء الاستنتاج السابق فإنه يمكن اعتبار هذه النتيجة تتشابه مع دراسة كل من (حمدان، ٢٠١٢) و(أبو عجيله وحمدان، ٢٠١٠) و(Tendeloo, 2005) و(Caneghem, 2004) في وجود علاقة بين جودة التدقيق وجودة الأرباح.

٢- لا يختلف تأثير أتعاب المدقق الخارجي على جودة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باختلاف حجم المصرف محل التدقيق، وتبين في هذه الدراسة بعد إجراء الاختبارات الإحصائية لعينة الدراسة أن جميع المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعتبر من المنظمات كبيرة الحجم، وذلك كما تم التوصل إليه في الجدول رقم (3) المتعلق بنتائج الاختبار الوصفي لحجم المصارف عينة الدراسة، وعليه فإنه لا يوجد تفاوت كبير في أحجام مصارف عينة الدراسة، وتكون التكاليف والأعباء التي تتحملها هذه المصارف متقاربة إلى حد ما بسبب تقارب حجمها وكونها من نفس النوع، الأمر الذي يفسر عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في أثر أتعاب التدقيق على جودة

الأرباح حسب حجم هذه المصارف، كما أن التكاليف الكبيرة التي تتحملها المصارف كبيرة الحجم تعتبر حافزاً لإدارتها للتلاعب بجودة الأرباح من خلال المستحقات بهدف تخفيف التكاليف والوصول إلى نتائج أعمال تتوافق مع توقعات العديد من الأطراف المعنية بنتائج أعمال المصرف، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تضخم الدينار العراقي خلال سنوات الدراسة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٤م جراء الحرب والنزاعات في العراق، ومن الجدير بالذكر أن هذه الفرضية لم يتم قياسها في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

التوصيات :

- بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم وضع التوصيات التالية:
١. أهمية قيام المستثمرين والمستخدمين للقوائم المالية المتعلقة بالمصارف العراقية بالتركيز على أتعاب التدقيق، لما لها من دور هام في تحديد جودة الأرباح.
 ٢. إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة من حيث المنهجية، وأن يتم تطبيقها على قطاعات اقتصادية أخرى لتعزيز النتائج المتعلقة بهذه الدراسة.
 ٣. أهمية إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال بشكل عام وفي موضوع جودة الأرباح بشكل خاص.
 ٤. وضع المعايير اللازمة التي تحكم تحديد أتعاب التدقيق وعدم ترك أمر تحديد هذه الأتعاب للحكم الشخصي.
 ٥. وضع المعايير المناسبة التي تحد من عمليات التلاعب في الأرباح وأثرها على جودتها في المصارف العراقية.
 ٦. إجراء دراسات مشابهة لهذه الدراسة، مع إدخال عوامل ضابطة أخرى مثل حجم مكتب التدقيق والعائد على حقوق الملكية.

المراجع :

- (١) أبو نصار، محمد. (١٩٩٩). "العوامل المحددة لأتعاب التدقيق في الأردن من وجهة نظر المدققين والشركات المساهمة العامة"، مجلة دراسات، المجلد (٢٦)، العدد (٢)، عمان، الأردن.
- (٢) احمد، سامح (٢٠١٢)، "أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٨، العدد ٤.
- (٣) جربوع، يوسف. (٢٠٠٧). "مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمدقق الخارجي في تحسين جودة عملية التدقيق وتعزيز موضوعيته واستقلاله"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد (١٦)، العدد (١).
- (٤) الجعافرة، محمد. (٢٠٠٨). "مدى حرص مكاتب التدقيق على توفير متطلبات تحسين فاعلية التدقيق الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- (٥) الحلبي، ليندا. (٢٠٠٩). "دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- (٦) حمد، علي، وسرو، جمال. (٢٠٠٩). "العوامل المؤثرة في تحديد قيمة أتعاب المراجعة في الجمهورية اليمنية"، مجلة المحاسب القانوني، العدد (٨)، جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.
- (٧) حمدان، علام، وأبو عجيبة، عماد. (٢٠١٢). "جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجود الأرباح". المجلة العربية للمحاسبة، مجلد (١)، العدد (٢)، ص ١٥٨-١٨٤.
- (٨) حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء. (٢٠١٢). "دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (٨)، العدد (٣)، ص ٤٠٩-٤٣٣.

- ٩) الدويكات، ينال، (٢٠١٦)، "أثر مقاييس التدفقات النقدية في جودة الإبلاغ: دراسة ميدانية على الشركات الفندقية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة.
- ١٠) سعيد، عهد. (٢٠٠٩). "الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، سوريا.
- ١١) سويدان، ميشيل (٢٠٠٨). "بعض العوامل المحددة لأنواع التدقيق" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان"، عبدالعزيز، المجلد (٢٤)، العدد (١)، المملكة العربية السعودية .
- ١٢) الصبان، محمد، وسليمان، محمد. (٢٠٠٥). الأسس العلمية والعملية لمدقق الحسابات. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة.
- ١٣) عبد الله، خالد. (٢٠٠٤). علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- ١٤) العمرات، أحمد. (٢٠١٠). المدققة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
- ١٥) مرعي، ليلي. (٢٠٠٢). "تقييم مدى جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية من منظور ممارسات إدارة الأرباح". مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد (٣)، ديسمبر.
- ١٦) المزحاني، حسين. (٢٠١٠). "العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب تدقيق الحسابات في الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن.
- ١٧) المطارنة، غسان. (٢٠٠٦). تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- 18) Aflatoon, A., & Nikbakht, Z. (2010). Income smoothing, real earnings management and long-run stock returns. Business Intelligence Journal, 3(1), pp.55-73.
- 19) AlAdham, M., Qasem, M., Al-Nimer, M., & Yousef, A. A. (2015). The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations. International Business Research, 8(11), p.61 .

- 20) Arens, Alvin A., Elder, Randal J., & Beasley, Mark S., (2012) "Auditing and assurance services: an integrated approach", Pearson, 14th Ed.
- 21) Bellovary, J., Don E., & Michael D. (2005). Earnings Quality: It's Time to Measure and Report. The CPA Journal, November, Pp. 32-37.
- 22) Berenson, M. L., & Levine, D. M.,)1999(, Basic Business Statistics: Concepts and Applications, PrenticeHall.
- 23) Butler, M., Leone, A. J., & Willenborg, M. (2009). An empirical analysis of auditor reporting and its association with abnormal accruals. Journal of Accounting and Economics, 37(2), 139-165.
- 24) Cadbury Committee, Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. (1992). Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, Gee, London.
- 25) Cohen, J., Krishnamoorthy, G., & Wright, A. (2004). The corporate governance mosaic and financial reporting quality. Journal of accounting literature, Vol.43, No. 1, Pp. 87-152.
- 26) Copley, P., and Docet, M. (1993). The Impact of Competition on the Quality of Governmental Audits. Auditing: *A Journal of Practice and Theory*, Pp. 88-98.
- 27) Dechow P., & Schrand C., (2004). Earnings Quality, The Research Foundation of CFA Institute.
- 28) Demerjian P., Lev B., & Sarah M., (2007). Managerial Ability and Earnings Quality. Working Paper University of Michigan.
- 29) Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2007). Determinants of audit fees for French quoted firms. Managerial Auditing Journal, Vol. 22, No. 2, Pp. 139-160.
- 30) Hayduk, L. (1987), Structural Equation Modeling With Lisrel, Johns Hopkins University Press.
- 31) Hayduk, L. (1987), Structural Equation Modeling With Lisrel, Johns Hopkins University Press.
- 32) Nelson, M. W., Elliott, J. A., & Tarpley, R. L. (2012). Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings quality decisions. The accounting review, 77(s-1), 175-202.
- 33) Nelson, M. W., Elliott, J. A., & Tarpley, R. L. (2012). Evidence from auditors about managers' and auditors' earnings quality decisions. The accounting review, 77(s-1), 175-202.
- 34) Penman, S., (2003). The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble, Accounting Horizons, Supplement, pp.77-96.
- 35) Penman, S., (2003). The Quality of Financial Statements: Perspectives from the Recent Stock Market Bubble, Accounting Horizons, Supplement, pp. 77-96.
- 36) Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank. International Business Research, 9(9).

- 37) Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank. *International Business Research*, 9(9). <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n9p41>.
- 38) Richardson, S., (2003). Earnings Quality and Short Sellers. *Accounting Horizons*, Supplement, Pp. 49-61.
- 39) Richardson, S., (2003). Earnings Quality and Short Sellers. *Accounting Horizons*, Supplement, Pp. 49-61.
- 40) Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*, Supplement, Pp 97-110.
- 41) Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*, Supplement, Pp 97-110.
- 42) Shockley, R. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. *Accounting Review*, Pp. 785-800.
- 43) Shockley, R. (1981). Perceptions of auditors' independence: An empirical analysis. *Accounting Review*, Pp. 785-800.
- 44) Simon, D., and Francis, J. (1988). The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Test of Price Cutting and Price Recovery. *The Accounting Review*, Vol. 63, No. 2, Pp. 255-269.
- 45) Simon, D., and Francis, J. (1988). The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Test of Price Cutting and Price Recovery. *The Accounting Review*, Vol. 63, No. 2, Pp. 255-269.
- 46) Simon, D., and Francis, J. (1988). The Effects of Auditor Change on Audit Fees: Test of Price Cutting and Price Recovery. *The Accounting Review*, Vol. 63, No. 2, Pp. 255-269.
- 47) The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter., (2005). Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective, www.afaanz.org/newsletter. Gonthier-Besacier, N., & Schatt, A. (2007). Determinants of audit fees for French quoted firms. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 22, No. 2, Pp. 139-160.
- 48) The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter., (2005). Earnings quality and its relationship with aspects of corporate Governance: an investor perspective, www.afaanz.org/newsletter.